



الإقليم الوظيفي الزراعي المماس لمدينة الرمادي

(دراسة تحليلية في جغرافيا المدن)

أ.م.د. كرامي عبد الغفور علي الحديثي

وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار

karamelhadethy@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث إلى دراسة وتحديد الأقاليم الوظيفية في مدينة الرمادي متخذين من الإقليم الزراعي هدفا للبحث ومدى مساهمتها في تقديم الخدمات للمواطنين الساكنين في المدينة وإقليمها الوظيفي في محاولة لوضع صورة مبسطة حول الواقع الوظيفي في مدينة الرمادي . ارتبطت مدينة الرمادي منذ قيامها وعبر مراحل تطورها بإقليمها المجاور والبعيد ، عندما كانت تمثل محطة برية ونهرية على طريق الفرات القديم ، وكان لأبد لهذه المحطة من محيط يأتيها بالغذاء ، لكي تقدمه لسكانها وقوافل المسافرين ، ولقد اعتمدت المدينة في بداية الأمر على محيطها القريب في سد احتياجاتها الغذائية والتموينية ، عندما كانت حاجات الإنسان الذي يسكنها متوازنة تتناسب مع الحالة الحضارية والتقنية التي يعيشها . لكن الحال تغير مع ظهور السيارة والطرق المعبدة ، حيث امتد الإقليم الذي يمون المدينة بالغذاء إلى مسافة أبعد ، مثلما اتسعت مساحة المنطقة التي تخدمها هذه المدينة ، ذلك لأن مدينة الرمادي كأى مدينة أخرى لا يمكن إلا ان تعتمد على محيطها القريب أو البعيد فيما تحتاجه من غذاء ، عندما يتم تسويق منتجات الريف الزراعية والحيوانية إلى سوق المدينة ، ليؤدي إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية والمالية المرتبطة بهذه العملية وبغيرها ، فتقوم المدينة حينئذ بتبادل المنفعة مع إقليمها المحلي والواسع بما توفره له من سلع وخدمات هو بأمس الحاجة إليها .

الكلمات المفتاحية : الإقليم ، الإقليم الوظيفي ، المدى الإقليمي ، الوظيفة الزراعية

**The agricultural functional region adjacent to the city of Ramadi
(An analytical study in Urban Geography)**

Assistant Professor

Dr. Karame Abdul Ghafour Ali Al-Hadithi



Ministry of Education / General Directorate of Education in Anbar
Governorate
karamelhadethy@gmail.com

Abstract :

The research aims to study and identify the functional regions in the city of Ramadi, focusing on the agricultural region and its contribution to providing services to the citizens living in the city and its functional hinterland. This is an attempt to create a simplified picture of the functional reality in the city of Ramadi.

The city of Ramadi has been linked to its neighboring and distant regions since its establishment and throughout its development. It once served as a land and river station on the old Euphrates route. This station needed a surrounding area to supply it with food for its residents and for travelers' convoys. Initially, the city relied on its immediate vicinity to meet its food and supply needs, back when the needs of its inhabitants were modest and commensurate with the civilizational and technological conditions of the time.

However, the situation changed with the advent of cars and paved roads. The region supplying the city with food extended to a greater distance, just as the area served by the city expanded. This is because Ramadi, like any other city, must rely on its near or far surroundings for the food it needs. When agricultural and animal products from the countryside are marketed to the city's market, it leads to a concentration of the economic and financial activities associated with this process. The city then exchanges benefits with its local and wider region by providing it with the goods and services it desperately needs.

Keywords: Region, Functional Region, Regional Extent, Agricultural Function.

المقدمة

حظيت دراسة المدن وأقاليمها باهتمام أكثر من اختصاص . إلا أن الجغرافي تميز عن غيره عندما نظر إلى المدينة على أنها كالكائن العضوي لا تستطيع الاستمرار ما لم تتعاطى مع من يجاورها أخذاً وعطاءً . كما أنها تحتوي على تركيبة وظيفية تنمو وتتسع باستمرار عبر وحدتي



الزمان والمكان ، مستفيدة مما موجود من إمكانات في المناطق التي تجاورها ، لتتفاعل مع المقومات التي تمتلكها المدينة ذاتها . وهذا يعني أنه لا يمكن النظر إلى المدينة على أنها تنمو من فراغ بدون أن تتفاعل مع محيطها القريب أو البعيد .

وبذلك فإن الجغرافي يتميز على غيره بالقدرة على تحليل حركة وظائف المدن واتجاهات نموها ، فضلاً عن المناطق التي تصل إليها خدمات هذه الوظائف . ومن هنا تأتي أهمية موضوع الدراسة الذي حمل عنوان (الإقليم الزراعي لمدينة الرمادي) ، إذ تأخذ مدينة الرمادي من إقليمها وتعطي ، كما هو الحال في كل مدن العالم ، لتبرير اختيارها كمركز إداري لإقليم يتمثل بمحافظة الأنبار التي تضم ثمانية أفضية بضمنها تسعة نواحي

مشكلة البحث ..

- إن الوسيلة المناسبة لتحديد مشكلة الدراسة هي في صياغتها عن طريق طرح الأسئلة الآتية :
- ١- هل توجد في إقليم مدينة الرمادي الزراعي مدناً أخرى تنافس المدينة المركزية فيما تمتلكه من وظائف وخدمات ، تجعلها في غنى عن مركز الإقليم الرئيس؟ وهل فرضت مركزية مدينة الرمادي تبعات إقليمية عليها ، باعتبارها مركزاً لأقليم إداري يتسع ليشمل محافظة الأنبار بأكملها .
 - ٢- تفرض مركزية مدينة الرمادي تواجد مجموعة من النشاطات الوظيفية التي تقدم خدماتها إلى سكانها وسكان المناطق المجاورة؟
 - ٣- هل تم استثمار الموارد التي يمتلكها إقليم مدينة الرمادي من موارد طبيعية واقتصادية لتمتين العلاقات الإقليمية بين المدينة المركزية باعتبارها سوق الإقليم الرئيس؟

فرضيات البحث ..

- لقد أمكن على ضوء أهداف البحث صياغة الفرضيات الأساسية الآتية:
- ١- تمثل الأقاليم الوظيفية لمدينة الرمادي التي تتحدد من خلال النفوذ الذي تصل إليه خدمات الوظائف الموجودة فيها ، حقيقة موضوعية.
 - ٢- تمثل مدينة الرمادي مركزاً وظيفياً رئيساً في إقليمها الزراعي ، نظراً لوجود مقومات ذاتية وإقليمية تعتمد على ما يوجد في إقليمها من إمكانات ، وما في المدينة ذاتها من مقومات . وقد ساعدت شبكة النقل الإقليمية في تسهيل عملية الاتصال بين المدينة والإقليم .



٣- تتحدد مركزية مدينة الرمادي وأهميتها الإقليمية ، من خلال تعدد وتنوع الوظائف التي تقدمها لخدمة سكانها وسكان إقليمها الإداري ، مما يفرض حصول نوع من التناسب الطردي بين قوة نشاط هذه الوظائف ومجالات تأثيرها الإقليمية .

هدف البحث..

يهدف البحث إلى دراسة وتحديد الأقاليم الوظيفية في مدينة الرمادي متخذين من الإقليم الزراعي هدفا للبحث ومدى مساهمتها في تقديم الخدمات للمواطنين الساكنين في المدينة واقليمها الوظيفي في محاولة لوضع صورة مبسطة حول الواقع الوظيفي في مدينة الرمادي .

منهجية البحث..

اعتمد البحث في الدراسة المنهجين الوصفي والإقليمي في الدراسة ، الذي يحاول التعرف على التغير الحاصل في الظواهر الجغرافية المدروسة ، بغية الكشف عن أسبابها وملابساتها ومن ثم صياغة المقترحات اللازمة لعلاجها أو دفعها باتجاه التطور والنماء . فضلاً عن هذين المنهجين اعتمد البحث على منهج التحليل المكاني الذي أعان في دراسة توزيع النشاطات الاقتصادية في مناطق الإقليم المختلفة وإبراز الاختلافات المكانية بينهما ، للتعرف إذا ما كان هنالك من تكامل في الأداء الوظيفي لأجزاء الإقليم ، وإذا لم يحصل ذلك فلا بد من وجود مناطق تميز الأداء الوظيفي فيها بأنه وصل إلى درجة متقدمة ، مما سمح لها بنشر أقاليم وظيفية ساعدت في تخفيف الثقل الوظيفي الواقع على مدينة الرمادي مركز الإقليم الرئيس .

هيكلية البحث..

من أجل الوصول إلى هدف البحث فقد قسم على مبحثين ضم المبحث الأول أساليب تحديد أقاليم مدينة الرمادي ، في حين تناول المبحث الثاني تحديد الإقليم الوظيفي الزراعي في مدينة الرمادي ، ثم اختتم البحث بالاستنتاجات والمصادر .

المبحث الأول : أساليب تحديد أقاليم مدينة الرمادي:

لا بد من دراسة المدينة باعتبارها نواة الإقليم ، فإن دراسة الإقليم لا تقل أهمية عن دراسة نواته ، إذ إن للمدينة تأثيراً فعالاً في إقليمها ، كما إن للإقليم تأثيراً فعالاً عليها . وبدون هذه العلاقة المتبادلة والمتفاعلة لا يمكن أن تنهض وظائف المدينة وتتطور (الصفار، ١٩٧٠، ص ٢٠٩) . ولقد تبين أن للإقليم تسميات متعددة ، وهي بتعددتها إنما تؤكد قوة وتنوع وتباين العلاقة بين المدينة وإقليمها . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هو الأسلوب الأنجع الذي من خلاله يمكن رسم



الحدود الحقيقية لأقاليم المدينة الوظيفية ؟ الذي جاء كنتيجة طبيعية لامتداد نهر الفرات (الجنابي، ٢٠٠٦، ص ٢١٩) في أراضي الإقليم ذات الطابع الصحراوي ، الذي أفرز بدوره المحاور الأربعة التي امتد ثلاثة منها مع المستوطنات التي اختارت مواقعها على ضفاف نهر الفرات . بينما اختارت مستوطنات أخرى الطريق البري الصحراوي الممتد ما بين مدينة الرمادي وقضاء الرطبة والمدن والقرى التي تتبع إليه . مما يعني أن الإقليم بأفضيته الثمان وما تحويه من مدن وقرى ، لم يتجاوز وادي نهر الفرات ، ولم يشذ عن هذه القاعدة غير قضاء الرطبة الذي لم يظهر إلى الوجود إلا لأسباب إدارية وتنظيمية ، فضلاً عن النشاط الاستخراجي ، الذي يحتاج ليتم تفعيله إلى أن يرتبط بإقامة الصناعات المتممة لإعادة التوازن السكاني المختل بين أفضية الإقليم السبعة وقضاء الرطبة . ولقد كان لابد من هذه المقدمة قبل الشروع في ذكر الطرق التي يمكن عن طريقها تحديد الأقاليم الوظيفية للمدينة ، إذ أن الامتداد الخطي (المحوري) لمدن وقرى الإقليم وتباعد المسافات فيما بينها ، فضلاً عن طبيعة التركزات السكانية المتباينة فيها يعوق في كثير من الأحيان اعتماد الطرق ذات الطابع الرياضي الإحصائي ، مقارنة بالمناطق السهلية المنبسطة الواسعة التي طبقت فيها هذه الطرق (E.murphy, 1966, p52).

ان لغنى أو فقر أقاليم مدن الإقليم (الإدارية) دوره أيضاً في أن تنافس هذه المدن مدينة الرمادي أو تقع تحت هيمنتها ، تبعاً لقربها أو بعدها عن مدينة الإقليم المركزية وما يحويه ريفها من نشاط زراعي يدعم النشاط الوظيفي الحضري الموجود فيها . وفيما يأتي شرح لأهم الطرق المستخدمة في تحديد الأقاليم الوظيفية التي تأخذ في شكلها العام اتجاهين رئيسيين هما :

أولاً : الأساليب النظرية الاستنتاجية :

تعتمد هذه الأساليب على بعض الدراسات النظرية الغربية ، التي تستخدم ما يتوفر من إحصائيات ، عندما يواجه العمل الميداني بعض الصعوبات ، من خلال عدم استطاعة الباحث تحديد الإقليم في الوقت اللازم. إلا بعد الاستعانة بفريق عمل ميداني يحتاج إلى وقت قد لا يتوفر ، أو عندما يحصل هناك نوع من التداخل بين إقليم هذه المدينة وإقليم المدينة التي تجاورها (E.Dickinson, 1960mp15) . ولقد واجهت عملية تطبيق هذه الأساليب على الإقليم المدروس بعض العقبات التي يقف في مقدمتها ، طبيعة امتداد مدن وقرى الإقليم على ضفتي نهر الفرات وأحجامها السكانية المتواضعة مقارنة بمدينة الرمادي ، ثم أن هذه الأساليب تهمل دور وطبيعة



المنطقة وطرق النقل وحركة المتسوقين وأذواقهم وطبيعة تنقلاتهم (Paulm 1960, p156) . وهذا هو حال الإقليم الذي ندرسه . ومع كل ذلك فهناك أكثر من طريقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد إقليم المدينة منها

١- نموذج نقطة القطع :

يمكن بواسطة هذا النموذج الرياضي تحديد نقاط قطع متعددة بين مدينة معينة والمدن المتنافسة معها ، وعند وصل هذه النقاط بخطوط نحصل على الحدود التي يمتد إليها مجال تأثير المدينة وفيما يخص مدينة الرمادي ، فقد تم تحديد نقاط القطع بينها وبين مدن الإقليم ، إذ يبدو أن مجال تأثير مدينة الرمادي باتجاه المحور الجنوبي الشرقي يصل إلى تخوم مدينة الفلوجة ، عندما سجلت نقطة القطع المسافة ٤٣.٠ كم ، أي لم يبق بين هذه النقطة ومدينة الفلوجة غير ٢.٠ كم . والغريب في الأمر أن نقطة القطع باتجاه مدينة الحبانية لم تسجل سوى ١١.٦ كم . في حين لا تبعد هذه المدينة عن مدينة الرمادي لأكثر من ٢٥ كم . وهي في واقع الحال واقعة ضمن نقطة قطع مدينة الفلوجة لأنها على الطريق بين الرمادي والفلوجة . أما باتجاه المحور الشمالي الغربي المحاذي لنهر الفرات ، فنلاحظ أن مجال تأثير المدينة لا يتعدى النقطة ١٦١.٥ كم باتجاه مدينة القائم ، التي تبعد عن مدينة الرمادي مسافة ٢٩٥ كم . لكن هذا المجال يصل إلى النقطة ٩٠.٣ كم عند مدينة العبيدي ، التي لا تبعد عن مدينة القائم سوى لمسافة ١٥ كم . ثم يتراجع هذا المجال إلى النقاط ٦٤.٣ كم و ٥٦.٩ كم و ٥٦.٥ كم باتجاه مدن حديثة وعنه وراوة على التوالي ، ثم يستمر بالتراجع ليصل إلى النقطتين ٣٥.٩ كم و ٢١.٧ كم باتجاه مدينتي هيت وكبيسة ، مع ان جميع هذه المدن اقرب إلى مدينة الرمادي من مدينتي القائم والعبيدي . أما باتجاه المحور الغربي ، حيث مدن الرطبة والوليد والنخيب ، فإن مجال نفوذ المدينة رسم حدوده عند النقطة ١٠٢.٥ كم باتجاه مدينة الرطبة الواقعة على مسافة ٣٠٠ كم غرب المدينة . ويتراجع هذا المجال إلى النقطتين ٣٣.٧ كم و ٣٢.٠ كم باتجاه مدينتي الوليد والنخيب على التوالي .

جدول رقم (١) نقاط القطع بين مدينة الرمادي وباقي مدن إقليمها الإداري لعام ٢٠٢٤

| المدينة | المسافة بين مدينة الرمادي ومدن الإقليم الأخرى (كم) | عدد سكان مدن الإقليم عام ٢٠٠٥ | مسافة القطع من مدينة الرمادي باتجاه مدن الإقليم الأخرى (كم) |
|---------|--|-------------------------------|---|
| | | | |



| | | | |
|-------|--------|-----|-----------|
| - | ١٨٩٧١٤ | - | الرمادي |
| ١١.٦ | ٣٣٨٢٥ | ٢٥ | الحبانية |
| ٤٣.٠ | ١٧٣٣٢٩ | ٤٥ | الفلوجة |
| ١٤.٣ | ٩٣٥٨ | ٦٠ | الكرمة |
| ١٥.٨ | ٧٣٣٩ | ٧٥ | العامرية |
| ٨.٦ | ٣١٧٤ | ٥٩ | الصقلاوية |
| ٣٥.٩ | ٤٦٩٨٩ | ٧٠ | هيت |
| ٢١.٧ | ١٠٠٠٧ | ٩٠ | كبيسة |
| ٦٤.٣ | ٤٤٩٩٢ | ١٣٠ | حديثة |
| ٣٤.٩ | ١١٩٨٥ | ١٣٥ | بروانة |
| ٥٦.٩ | ١٢٢٤٥ | ٢٢٠ | عنه |
| ٥٥.٣ | ١١٠٤٢ | ٢٢٥ | راوة |
| ١٦١.٥ | ٥٦١٣٤ | ٢٩٥ | القائم |
| ٩٠.٣ | ١٩٢٩٤ | ٢٨٠ | العبيدي |
| ١٠٢.٥ | ٢١٧٢٦ | ٣٠٠ | الرطبة |
| ٣٣.٧ | ٩٩٨ | ٤٥١ | الوليد |
| ٣٢.٠ | ٢٠٣٠ | ٣٠١ | النخيب |

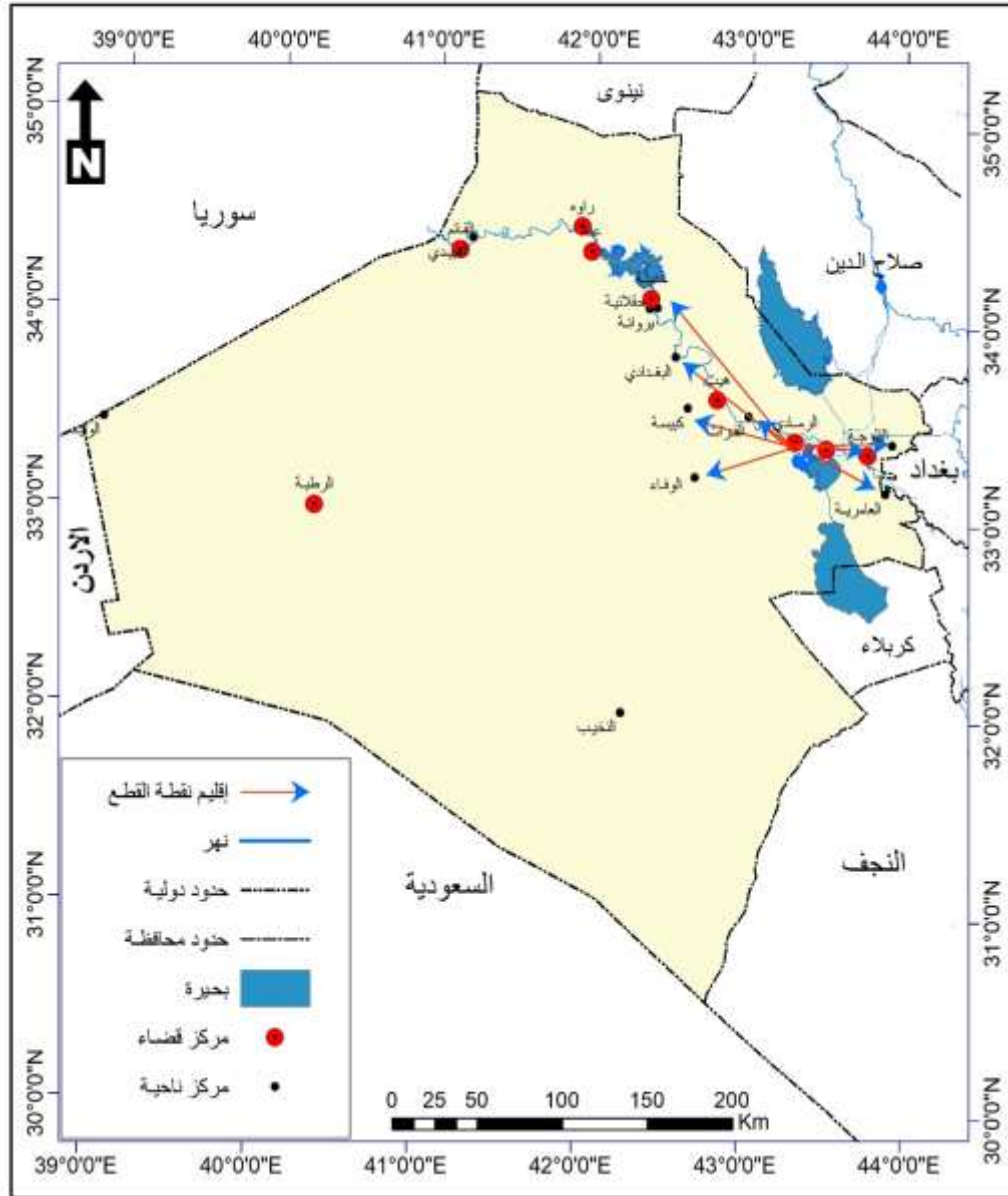
المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية إحصاء الأنبار , بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٤ .

وعند إلقاء نظرة نقدية على المدييات التي رسمها هذا النموذج ، نلاحظ أن نقاط القطع التي سجلها تكون في بعض الأحيان قريبة من الواقع ، وفي أحيان ليست منطقية ، فنقطة القطع المسجلة باتجاه مدينة الفلوجة كانت ٤٣.٠ كم . لكن الذي اتضح من المسوحات الميدانية أن نقطة القطع الحقيقية تقع عند قرية سن الذبان الواقعة على مسافة ٣٢ كم جنوب شرق مدينة الرمادي . أما نقطة القطع المسجلة باتجاه مدينة الحبانية فكانت ١١.٦ كم . بينما واقع الحال يثبت أن مدينة الحبانية وأبعد قرية تقع إلى الشرق منها وهي قرية سن الذبان تقع تحت تأثير نفوذ مدينة الرمادي . ويلاحظ أن نقطة القطع المسجلة باتجاه مدينة هيت تكاد تكون قريبة من الواقع ، إذ ثبت لدينا أن مجال تأثير مدينة الرمادي باتجاه هذه المدينة يتوقف عند قرأتي أبو طيبان وتل أسود الواقعتين على مسافة ٣٩ و ٣٢ كم شمال غرب المدينة على التوالي . وعندما نبتعد عن مدينة هيت ونتجه غرباً مع امتداد نهر الفرات نلاحظ أن نقطة القطع سجلت باتجاه مدينة حديثة ٦٤.٣ كم ثم تتكمش عند مدينتي عنه وراوة



لتصل إلى ٥٦.٩ كم و ٥٦.٥ كم على التوالي ، ثم ترجع لتتسع في مدينة العبيدي لتصل إلى ٩٠.٣ كم ، مع أنها بعيدة عن مدينة الرمادي بمسافة ٢٨٠ كم ، وفجأة تقفز نقطة القطع إلى ١٦١.٥ كم نحو مدينة القائم التي لا تبعد عن مدينة القائم سوى ١٥ كم . وإذا ما توجهنا إلى المحور الغربي ، فإن نقطة القطع تسجل باتجاه مدينة الرطبة ١٠٢.٥ كم ، مع أنها تبعد عن مدينة الرمادي بمسافة تكاد تساوي المسافة عن مدينة القائم . ويبدو ان نقطة القطع تنكمش كثيراً باتجاه مدينة الوليد الواقعة على مسافة ٤١٥ كم غرب مدينة الرمادي لتسجل ٣٣.٧ كم ، وتراجع أكثر باتجاه مدينة النخيب لتسجل ٣٢.٠ كم ، مع أنها أقرب إلى الرمادي من الوليد ، إذ أن فارق المسافة بينهما ١١٤ كم . ولا شك في أن هذا التضارب في نقاط القطع يعود إلى اعتماد هذا النموذج على عاملي المسافة والحجم السكاني ، الذي أفرز لنا نقاط قطع تبدو معقولة باتجاه مدينة هيت مثلاً ، وغير منطقية باتجاه مدن العبيدي والقائم والرطبة والنخيب وغيرها .

الخارطة (١) إقليم نقطة القطع لإقليم مدينة الرمادي وباقي مدن محافظة الأنبار



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : حسن كشاش الجنابي , الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي دراسة في جغرافية المدن , أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الاداب , ٢٠٠٦ ص ٢١٩

- قانون اجتذاب تجارة المفرد : (قانون رايلي)

إن النفوذ الذي يمتد إليه نشاط تجارة المفرد لم يقتصر على سكان المدينة فحسب ، بل يتعداه ليصل إلى الريف المجاور (حسين، ١٩٧٥، ص ٣٦٦) ، وأكثر أنحاء ناحية الحبانية ، إذ يتردد سكان هذه المناطق إلى المدينة للتبضع برحلات يومية ، أو دورية ، خاصة وأن مدينة الحبانية تفتقر



إلى السوق الواسع والمتنوع مقارنة بسوق مدينة الرمادي . وفي هذه الحالة تبرز المنافسة بين المدن المتجاورة في اجتذاب تجارة المفرد من الريف المجاور ، والمدن الصغيرة القريبة من المدن الكبيرة . إلا أن تأثير اجتذاب تجارة المفرد لأي مدينة من المدن يتناقص مع البعد عنها ، مع ارتفاع الكلف النهائية للسلع والخدمات التي تقدمها المدينة للإقليم أو تجذبها منه ، وحينما نصل إلى الحد النهائي لوصول البضاعة ، يمكن ان نحدد إقليم تجارة المفرد . ولكي نثبت ما ذهبنا إليه تطبيقياً سنطبق قانون اجتذاب تجارة المفرد على أربع مدن تجاور مدينة الرمادي على مسافة لا تزيد على ١٣٠ كم ، وهي الحبانية والفلوجة وهيت وحديثة على المحورين الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي وهذا يؤشر على أن حجم تجارة المفرد الذي تسحبه مدينة الحبانية من الرمادي يعادل ضعف ما تسحبه مدينة هيت ، أي ان كل وحدتين نقديتين ينقلهما سكان مدينة الحبانية إلى مدينة الرمادي ، يقابلها وحدة نقدية واحدة ينقلها سكان مدينة هيت إلى الرمادي . وفيما يخص مدينة الحبانية ، فإن ما جاء به القانون يتطابق مع واقع الحال . لكن مدينة هيت لم يثبت عندنا أنها تسحب من مؤسسات تجارة المفرد أية وحدة نقدية ، إذ أن مسافة ١٤٠ كم يقطعها سكان مدينة هيت ذهاباً وإياباً باتجاه مدينة الرمادي تبدو غير منطقية . ولاسيما ان مدينة هيت تحتوي على سوق يلبي حاجات سكانها وسكان إقليمها القريب ، وهذا يعني وجود نوع من المنافسة بين المدينتين . مما يجعل نفوذ مؤسسات تجارة المفرد يتوقف عند مساحة معينة وهذا ما سنتناوله في حينه .

مما يعني أن حجم تجارة المفرد الذي تسحبه مدينة الفلوجة من الرمادي يعادل أكثر من عشرة أضعاف ما تسحبه مدينة حديثة ، أي أن كل ١١.١ وحدة نقدية ينقلها سكان مدينة الفلوجة إلى مدينة الرمادي يقابلها وحدة نقدية واحدة ينقلها سكان مدينة حديثة إلى مدينة الرمادي ، وهذا ما لا يمكن أن يحصل ، إذ أن سوق مدينة الفلوجة يملك من الإمكانيات في إغناء سكانها من سلع مؤسسات تجارة المفرد . مما يؤشر ما ذهبنا إليه من ان استخدام القوانين والنماذج الغربية الإحصائية المعتمدة على عاملي السكان والمسافة فقط ، تؤدي إلى ظهور نتائج قد تكون غير منطقية ، عندما نغض النظر عن العوامل الأخرى المتعلقة بواقع سوق المدينة ، وما فيه من تنوع سلعي ، فضلاً عن كلفة نقل السلعة وذوق المستهلك .

ثانياً : الأساليب الاستقرائية الميدانية :

تستخدم على وفق هذه الأساليب مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي على أساسها يتم تحديد أنطقة التأثير الوظيفي للمدينة . وتعتمد هذه الأساليب على البيانات التي يتم



الحصول عليها من المؤسسات ذات النشاطات الوظيفية والخدمية ، فضلاً عن الدراسة الميدانية والمشاهدة العينية المباشرة . مما يكسبها بُعداً جغرافياً تطبيقياً يمكن الركون إليه في تحديد الأقاليم الوظيفية (الجنابي، ٢٠٠٦، ص ٢١٩) ، مقارنة مع الأساليب الاستنتاجية ومنها :

خطوط الزمن المتساوية :

أُعدت هذه الطريقة اسلوباً يمكن عن طريقه تقييم المدى الإقليمي لأية مدينة من المدن باعتماد معيار سهولة الوصول على الطرق التي تربط ما بين مركز المدينة والمناطق المحيطة بها (الجوهي، ١٩٩٨، ص ٣٧٢) . وبناء على ذلك فقد تم تحديد خطوط الزمن المتساوية على الطرق التي تؤدي إلى المدينة بفواصل زمنية متساوية هي (١٥ - ٣٠ - ٤٥) دقيقة ، بهدف قياس الزمن الذي تقطعه السيارات ، وهي تحمل المترددين باتجاه المدينة ، للاستفادة من خدماتها . ولقد حددت المسافات التي قطعها السيارات ضمن هذه المدد على ستة محاور تمثل أهم الطرق التي تربط بين مركز المدينة والمناطق المحيطة بها . وهذا ما أعان في الحصول على بيانات يوضحها الجدول رقم ٢ ، الذي على أساسه رسمت خارطة الإقليم التقريبي لمدينة الرمادي . ومن خلال تحليل الجدول والخارطة أمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

جدول رقم (٢) المسافات التي تقطعها السيارات في مدد متساوية على الطرق التي تصل بين مدينة الرمادي والمناطق المحيطة بها (كم / دقيقة)

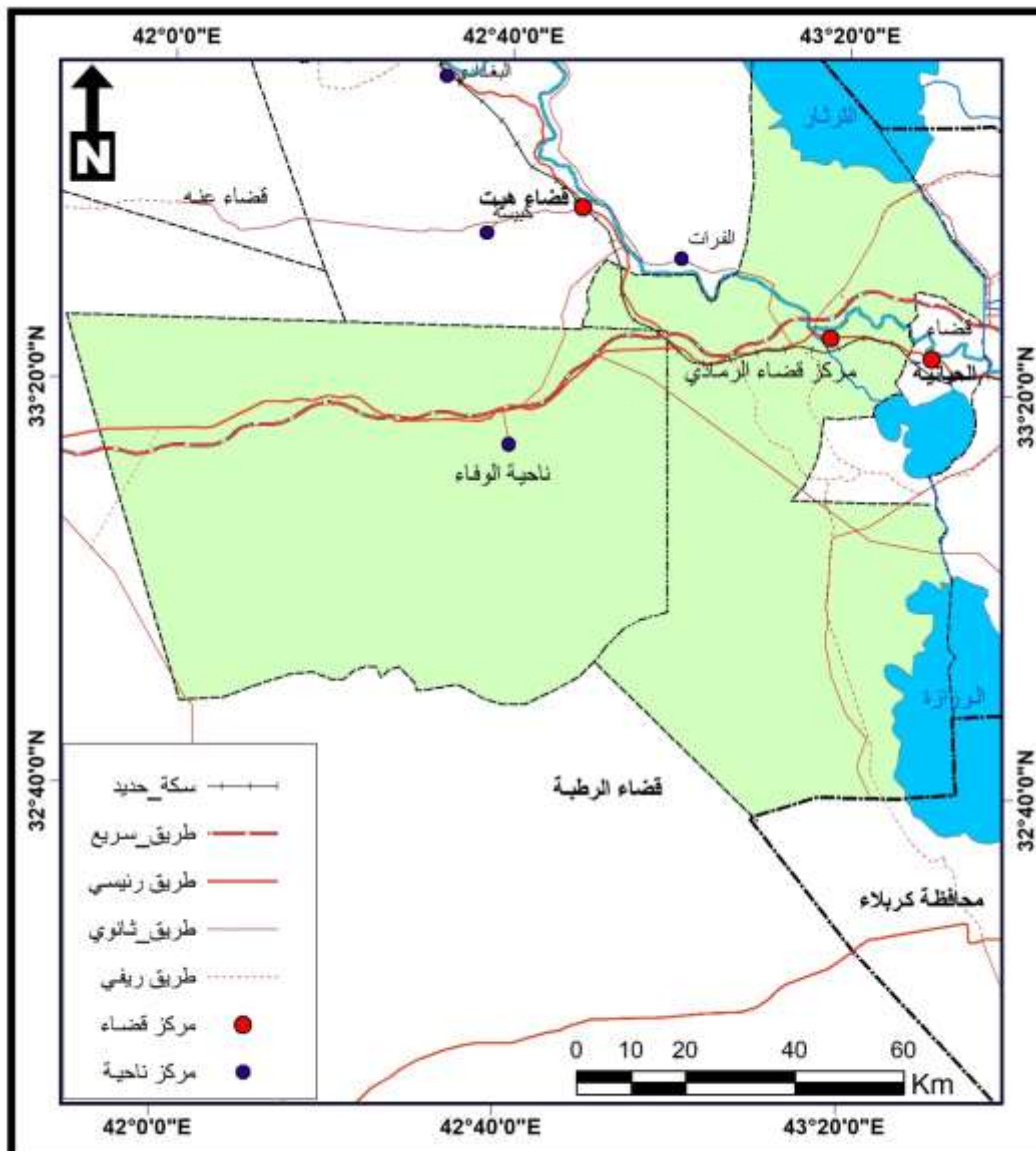
| ت | محاور الطرق | ١٥ دقيقة / كم | ٣٠ دقيقة / كم | ٤٥ دقيقة / كم |
|---|---|---------------|---------------|---------------|
| ١ | رمادي - تل أسود - هيت - حديثة (سداد أيسر الفرات) | ٣ | ٤٢ | ٢٥ |
| ٢ | رمادي - قرى الجزيرة - الثرثار - سامراء (سداد أيسر الفرات) | ٣ | ١٤ | ٢٤ |
| ٣ | رمادي - زنكورة - ابو طيبان - هيت - حديثة (يمين الفرات) | ٣ | ٢٧ | ٥٤ |
| ٤ | رمادي - هيت - حديثة - عنه - القائم - (الطريق العام) | ٣ | ٤٥ | ٦٧ |
| ٥ | رمادي - الرطبة (الطريق القديم) | ٣ | ٤٢ | ٦٨ |
| ٦ | رمادي - حبانبة - فلوجة - بغداد - (الطريق العام) | ١٦.٥ | ٢٨.٥ | ٨٠.٥ |



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : حسن كشاش الجنابي , الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي دراسة في جغرافية المدن , أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الاداب , ٢٠٠٦ ص ٢١٩ .

١- أن محاور الطرق الخمسة الأولى تحتاج إلى عبور الجسرين الرئيسيين الوحيدين الموجودين على نهر الفرات وقناة الورار ، اللذان هما في الأصل خصّصا لتنظيم عملية تصريف مياه نهر الفرات الزائدة باتجاه بحيرة الحبانية . ولما كان كل من هذين الجسرين بممرين فقط واحد للذهاب وآخر للإياب ، فإنهما يمثلان عنق الزجاجة في خنق انسيابية المرور باتجاه غرب المدينة ، ولاسيما بعد الزيادة الكبيرة الحاصلة في عدد السيارات المستوردة مؤخراً ، وبقاء الطرق على حالها دون توسع أو صيانة . ويزيد من أثر ذلك الازدحام الشديد على شارع شيخ المجاهدين (احمد ياسين) الذي يصل جزء منه بين مركز المدينة والجسرين .

الخارطة (٢) إقليم الزمن التقريبي لسهولة الوصول من مدينة الرمادي والمناطق التي تجاوره



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم ٢ .

أما على محور الطريق السادس الذي يتجه شرقاً إلى مدن الحبانية والفلوجة وبغداد ، ففي المدة نفسها تم قطع ١٦.٥ كم للوصول إلى منطقة الشيخ مسعود الواقعة عند النقطة التي تنتهي عندها قرية حصيبة الشرقية .

٢- تميز محور الطريق الريفي رمادي - الجزيرة - الثرثار - سامراء ، بوجود أعلى كثافة لمرور السيارات لأنه قديم وبممرين واحد للذهاب وآخر للإياب ، وتكثر فيه المنعطفات علاوة على



انه في الأصل عبارة عن سدة ترابية تم تلبيطها عام ١٩٧٠ ، ويمر بأغلب قرى مركز قضاء الرمادي وناحية الحبانية

٣- بدا لنا واضحاً أن محور الطريق الريفي الثاني ، رمادي - تل أسود - هيت الذي هو امتداد للطريق الأول ولكن باتجاه الغرب ، أقل كثافة من سابقه ، رغم انه بممرين وتنتشر على جانبيه القرى الزراعية ، ويأتي ذلك من قلة المنعطفات الموجودة فيه مقارنة بالطريق السابق . وعليه فقد قطعت في المدة الثانية مسافة ٤٢ كم تم الوصول فيها إلى زوية البو نمر التابعة لمركز قضاء هيت ، ثم في المدة الثالثة قطعت مسافة ٢٥ كم ليتم فيها تجاوز مدينة هيت من الضفة الأخرى من النهر والوصول إلى قرية المحبوبة الواقعة على مسافة ٩ كم شمال غرب مدينة هيت .

٤- تميز محور الطريق الثالث : رمادي - زنكورة - ابو طيبان - هيت - حديثة ، بأنه أكثر استقامة من الطريقين السابقين مع أنه بممرين ويلتقي بعد تجاوز قرية أبو طيبان بقرية المحمدي الواقعة على الطريق العام الذي يربط بين مدينة الرمادي ومدن هيت وحديثة وعنه والقائم . وقد تم قطع مسافة ٢٧ كم في المدة الثانية ليتم الوصول فيها إلى قرية الدوار التابعة لمركز قضاء الرمادي . وفي المدة الثالثة تم قطع مسافة ٥٤ كم والوصول إلى قرية الخالدية التابعة لمركز قضاء هيت والواقعة على مسافة ١١ كم شمال غرب هيت .

٥- يتميز محور الطريق الرابع : رمادي - هيت - حديثة - عنه - القائم ، بأنه بممرين فقط ، كما هو حال الطرق السابقة ، ويمر بالكثير من القرى التي امتدت على الضفة اليمنى لنهر الفرات ، وهي بحاجة إلى هذا الطريق في نشاطات سكانها الزراعية وغيرها . مما يعني كثافة لحركة الجرارات والآليات الزراعية والسيارات الحوضية البطيئة الحركة ، ولذلك فقد تم قطع مسافة ٤٥ كم والوصول إلى محطة قطار المحمدي الواقعة جنوب قرية المحمدي بمسافة قدرت بـ ١٠ كم . وفي المدة الثالثة قطعت مسافة ٦٧ كم عند قرية الدولاب التابعة لمركز قضاء هيت .

٦- يعد محور الطريق الخامس : رمادي - رطبة ، من أقدم الطرق الموجودة في الإقليم الذي كان قبل ظهور الطريق الدولي السريع يربط العراق بسوريا والأردن . ولما كان هذا الطريق قديماً وبممرين كالطرق السابقة ويحتوي على الكثير من الحفر والمطبات التي تفرض على أصحاب السيارات السير ببطء ، أو تركه والسير على طريق المرور السريع ، ولذلك فقد قطعت مسافة ٤٢ كم في المدة الثانية. وفي المدة الثالثة أمكن قطع مسافة ٦٨ كم ليتم الوصول فيها عند نقطة الكيلو ١١٠. ويعود طول المسافة المقطوعة في المدة الثالثة مقارنة بالمدة الثانية إلى أن الطريق بعد تجاوز قرية الجبهة



تخف عليه كثافة مرور السيارات بما يسمح للسيارات من تقادي الحفر والمطبات بالسير على الممرين كلما سنحت لذلك الفرصة .

٧- على الرغم من كون محور الطريق السادس : رمادي - حبانية - فلوجة - بغداد ، يحتوي على اربع ممرات كما نوهنا ، فإنه إلى أن يصل مدينة الفلوجة يمر بالكثير من القرى المتواجدة على جانبي الطريق ، فإن المسافة المقطوعة في المدة الثانية لم تزد عن ٢٨.٥ كم ليتم الوصول فيها إلى مدينة الفلوجة . وفي المدة الثالثة قطعت مسافة ٨٠.٥ كم ليتم الوصول فيها إلى مدينة بغداد عند النقطة التي يتواجد فيها معرض بغداد الدولي . ويمكن تفسير طول المسافة المقطوعة في هذه المدة إلى عدم وجود القرى على جانبي هذا الطريق إلى أن نصل إلى مقبرة الكرخ ، وهذا ما يسمح للسيارات بزيادة سرعتها ، ثم بعد تجاوز مقبرة الكرخ وحتى الوصول إلى خط الزمن الثالث يبدأ الازدحام المروري ليكون على أشده عند تقاطع نفق الشرطة .

المبحث الثاني : تحديد الإقليم الوظيفي الزراعي في مدينة الرمادي :

يقوم ريف المدينة وباقي أنحاء الإقليم بأداء وظيفة أساسية هي الوظيفة الزراعية التي عمادها الإنتاج الزراعي والحيواني بينما تقوم المدينة بأداء وظائف حضرية غير زراعية كما تم التنويه عنها . وعليه فإن الريف يعد المسؤول عن توفير الغذاء الذي هو عبارة عن محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية تسوق إلى المدينة باعتبارها سوقاً استهلاكية للغذاء (مرزا، ١٩٩٧، ص ١٦٧) .

ولما كانت مدينة الرمادي تقع في إقليم سهلي تتوفر فيه الظروف المناسبة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية وتربية الماشية ، التي لا بد أن تسوق إلى أقرب موقع هو بحاجة إليها . وإذا ما كانت مدينة الرمادي أقرب المواقع إلى هذا الإقليم الزراعي ، فلا بد بالنتيجة من ان تتحول هذه المدينة إلى مركز إقليمي لتجميع وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية . ولذلك فإن الإقليم الزراعي الذي يحيط بالمدينة ، كان وما يزال يمثل الممون الرئيس لسكان المدينة بالغذاء ، خاصة وأن الحجم السكاني الذي يتواجد فيها البالغ ١٨٩٧١٤ نسمة بحاجة إلى الغذاء ، الذي لا بد ان يأتي إلى سوق المدينة ليسد حاجة سكانها . واستناداً إلى هذه الحقيقة ، يمكن استخدام هذا المعيار للكشف عن المناطق التي تجهز المدينة بالخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية .

وحتى يمكن التحقق من كيفية وصول هذه المواد الغذائية ومن أي المواقع . كان لا بد من التقصي الميداني عن المناطق التي تجهز المدينة بالغذاء ، عن طريق التردد المكثف على سوق تجارة جملة الفواكه والخضر (العلو) الكائن في الطرف الشمالي لمحلة العزيرية وعلى شارع الحرية



، فضلاً عن محلات تجارة جملة الخضر والفواكه ، التي انتشرت مؤخراً في الطرف الشرقي للمنطقة التجارية المركزية . وكان الهدف من التردد هو التعرف على المواد التي تسوق إلى سوق المدينة والمناطق التي تأتي منها وبأي طريقة . و أن هناك تداخلاً في مناطق تموين مدينة الرمادي بالمنتجات الزراعية ، إذ قد تحصل المدينة على ما يكفيها من الخضراوات والفاكهة من القرى المحيطة بالمدينة ، عندما تزرع جميع الأراضي الصالحة للزراعة ، ولم يتعرض الإنتاج الزراعي إلى العوارض الطبيعية كنقص المياه والأمراض النباتية . ولكن عندما يحصل قصور في إنتاج الريف المحيط لسبب من الأسباب ، فإن مناطق تموين المدينة بالغذاء تمتد لتشمل ريف الإقليم بأكمله وتتجاوزه لتصل إلى خارج حدود الإقليم ، واصله إلى محافظات بغداد وصلاح الدين وكربلاء ونيوى والبصرة . وقد تعبر حدود العراق لتصل إلى الدول المجاورة ، كما هو الحال في وقتنا الحالي .

يُظهر الجدول رقم ٤ ان المسافة التي تقطعها سيارات الحمل داخل الإقليم تراوحت بين ٨-٢٩٥ كم وهذه المسافات تقطع بمركبات متنوعة الحمولة تبدأ من (١ طن) وهي التي تنقل المنتجات الزراعية من المناطق القريبة من المدينة ، ثم حمولة (٥ طن) للمسافات التي تزيد عن ٥٠ كم . وكانت هذه المركبات تحتاج إلى وقت يستغرق ساعة واحدة لقطع مسافة تتراوح بين ١٠٠ - ١٣٠ كم في المعدل . أما عدد مركبات الحمل التي تدخل السوق يومياً خلال ساعات الصباح الأولى وبعد الظهر ، فقد قام الباحث بجردها عن طريق التردد اليومي لمدة أسبوع بغية التوصل إلى معدل عام لعدد مركبات الحمل التي ترد إلى علوة الخضرة ومحلات تجارة الجملة ،

جدول رقم (٤) إقليم تسويق المنتجات الزراعية لمدينة الرمادي لعام ٢٠٢٤

| نوع المحصول المسوق إلى سوق المدينة | مناطق الإنتاج الزراعي المسوق | معدل المسافة المقطوعة بين مناطق الإنتاج والمدينة (كم) |
|------------------------------------|---|---|
| القمح والشعير | قرى مركزي قضائي الرمادي وهيت وقرى ناحية الحبانية | ٧٠ - ١٢ |
| الذرة | قرى مراكز أقضية الرمادي وهيت والقائم وقرى ناحية الحبانية | ٢٩٥ - ١٢ |
| البقوليات | قرى مراكز أقضية الرمادي وهيت والقائم وقرى ناحيتي بروانة والحبانية | ٢٩٥ - ٨ |
| الرز | قرى مركز قضاء الرمادي وناحية | ٤٠ - ١٤ |



| | الحبانية | |
|----------|--|--------------|
| ٤٢ - ٨ | قرى مركز قضاء الرمادي وناحية الحبانية | الخضراوات |
| ٢٩٥ - ٥ | قرى مراكز أقضية الرمادي وهيت وحديثة والقائم وقرى ناحية الحبانية | الفواكه |
| ٢٩٥ - ٨ | قرى مركز قضاء هيت وقرى أقضية الرمادي وحديثة وعنه وراوة والقائم | البطاطا |
| ٢٩٥ - ١٢ | قرى مراكز أقضية الرمادي وهيت وعنه والقائم وقرى ناحية الحبانية | البصل اليابس |
| ٢٩٥ - ٥ | قرى مراكز أقضية الرمادي وهيت وحديثة والقائم وقرى ناحية الحبانية | التمور |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : حسن كشاش الجنابي , الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي دراسة في جغرافية المدن , أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الاداب , ٢٠٠٦ ص ٢١٩ .

فتبين أن المعدل العام لعدد المركبات كان بين ٧ - ١١ مركبة بحمولة (١ طن) و ٩ - ١٣ مركبة بحمولة تتراوح بين (٢ - ٥ طن) .

ومن أجل التعرف على حدود الإقليم الذي يجهز المدينة بالمحاصيل الزراعية فقد اخترنا تقسيمها إلى مناطق بالاعتماد على المنتجات الزراعية التي توجد فيها كما وردت في الجدول ٤ وكما يأتي ، وتشمل مناطق تجهيز المدينة بالحبوب والفواكه والخضراوات وكالآتي :-

١- إقليم تجهيز المدينة بالحبوب :

كانت عملية تجهيز مدينة الرمادي بمحصول القمح لغاية شباط عام ٢٠٢٣ تحت سيطرة الدولة ، التي أجبرت في وقتها الفلاحين على تسليمها نسبة معينة من الإنتاج تعتمد على مساحة الأرض المزروعة وطريقة الري ، حيث تستلم المدينة حصتها من القمح من مخزن الحبوب الواقع في شطرها الغربي ، الذي مثل الموقع الذي يتم فيه تجميع المحصول من مختلف أنحاء الإقليم منذ عام ١٩٩١ وحتى شهر شباط من عام ٢٠٢٣ . وبعد ذلك يتم تحويله إلى معمل الطحين المجاور لمخزن الحبوب ، ثم يوزع على أنحاء الإقليم بشكل طحين عبر وكلاء المواد الغذائية كحصص تموينية حسب البطاقة التموينية . أما في الوقت الحاضر فإن الفلاح عندما يزرع القمح والشعير والذرة والبقوليات ويأخذ منها ما يحتاجه لغذائه ولزراعة الموسم المقبل ، يسوق الفائض إلى اقرب سوق .

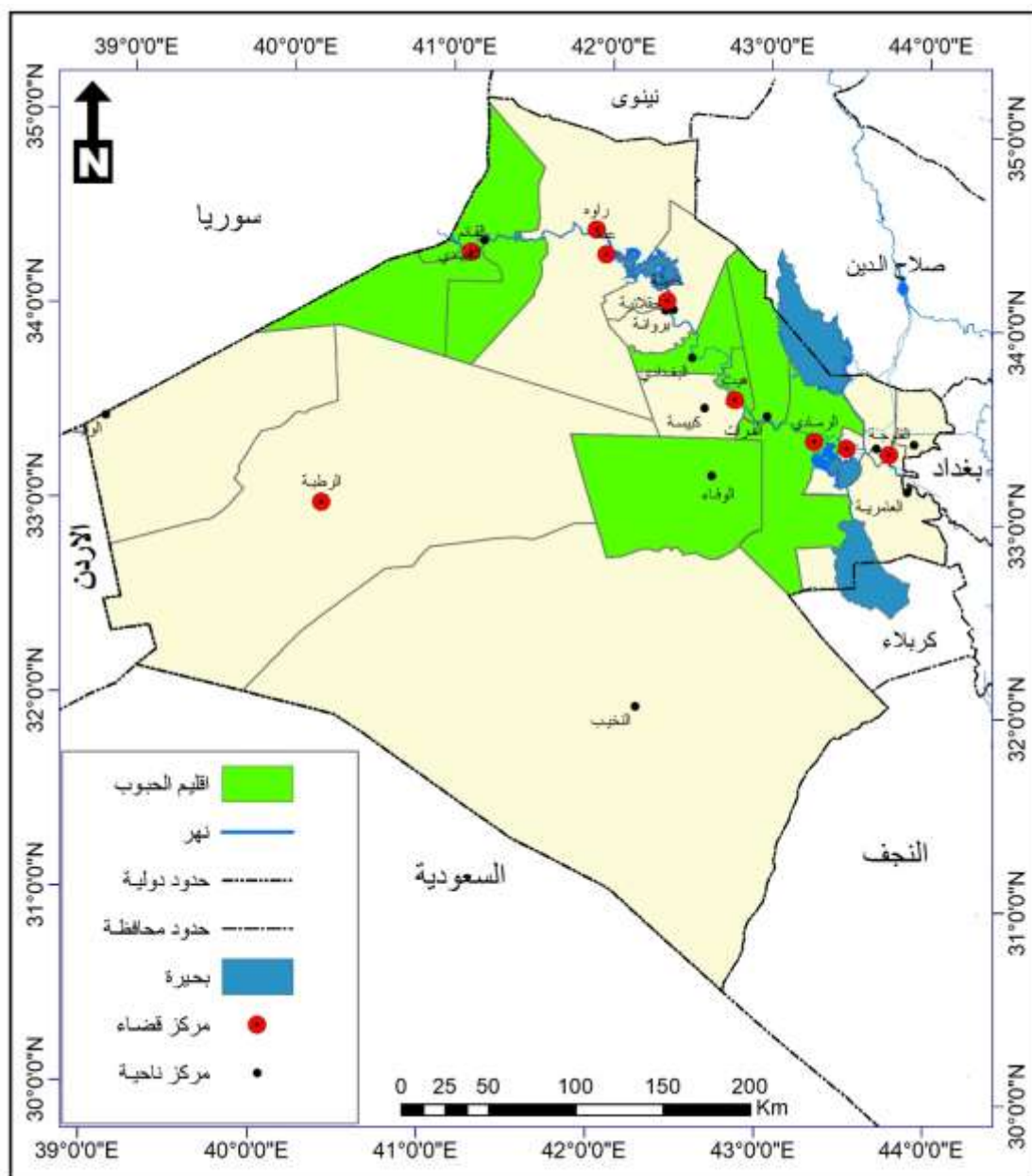


ولقد تبين أن الفلاحين الذين يقطنون القرى التي تمتد ما بين قرية سن الذبان (٣٢ كم شرق المدينة (أبو طيبان (٣٩ كم غرب الرمادي) يقومون بتسويق ما يفيض عن حاجتهم من القمح والشعير والذرة والبقوليات بكميات تتراوح في معدلها بين ٠.٥ - ١ طن من القمح والشعير والذرة و ١٠٠ - ٢٥٠ كغم من البقوليات وخاصة العدس والماش ، يأتي بها كل مزارع يزرع هذه المحاصيل بسيارته الخاصة أو التي يستأجرها ، لبيعها في سوق تجارة جملة الحبوب في مدينة الرمادي . وتعود قلة الكميات المسوقة إلى صغر مساحة الأرض الزراعية التي يملكها الفلاحون ، نتيجة التقنيات الحاصل بالملكية بالوراثة . ولقد تبين من المسح الميداني أن هناك كميات أخرى من هذه الحبوب تتراوح في المعدل بين ٥ - ٧ طناً من الحنطة والشعير و ١ - ٢.٥ طن * من الذرة والعدس والماش تأتي من قرى قضاء القائم ومركز قضاء هيت وبعض قرى ناحية الحبانية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الفرات ، يأتي بها المزارعون بسياراتهم الخاصة أو المؤجرة لبيعونها أيضاً في سوق المدينة. وعندما سألنا الفلاحين عما إذا كانت الكميات المسوقة هي الكميات نفسها التي كانت تسوق قبل عام ٢٠٠٣ ، كان الجواب أن ضغط الدولة كان يجبرهم على زراعة مساحات تنتج ضعف ما يسوقونه حالياً . لكن الظرف الحالي جعلهم يزرعون المساحات التي لا تبعد كثيراً عن مساكنهم . وعليه فإن إقليم تسويق هذه المحاصيل لا يشمل غير قضائي الرمادي والقائم ومركز قضاء هيت كما يظهر من الخارطة رقم ٤ .

أما بالنسبة لمحصول الرز فإنه يزرع كما نوهنا في ريف قضائي الرمادي والفلوجة بكميات محدودة ويكون الهدف من زراعته سد الحاجة المحلية ، مع وجود كميات قليلة يسوقها الفلاحون تتراوح في المعدل بين ١٠٠ - ٢٥٠ كغم يسوقها زارعو الرز ليس لأنها فائضة عن الحاجة ، ولكن لكونها رديئة النوعية ، لا تصلح كمادة طعام رئيسية ، بل تستخدم في وجبات الغذاء الأخرى غير الأساسية .



الخارطة (٤) إقليم تزويد مدينة الرمادي بالحبوب



المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

١- إقليم تجهيز المدينة بالخضراوات :

تبين أن زراعة الخضراوات تجود في أرياف أفضية الرمادي والفلوجة وهيت مع وجود تفوق لريف قضاء الرمادي في المساحات المزروعة وكميات الإنتاج . وقد أوضح المسح الميداني ان المناطق



التي تجهز المدينة بالخضراوات بالدرجة الأولى هي القرى المحيطة بالمدينة من الشمال والشرق والشمال الغربي ، متمثلة بقرى الحامضية والبو فراج والبو ذياب والبو علي الجاسم والبو عبيد والطرابشة والبو عساف ، فضلاً عن قرى سطيح والدشة والسورة وحصيبة الشرقية والكطنية وزويغير وأبو طيبان والبو بالي وأم الروس وكرطان (خارطة رقم ٥) ، فهذه القرى نستطيع ان نقول أنها تخصصت بإنتاج الخضراوات ، نظراً لجودة التربة وتوفر المياه والسوق القريب الواسع المتمثل بمدينة الرمادي ، فضلاً عن المردود المادي العالي الذي يعود على الفلاح . حيث يحتاج سوق المدينة إلى هذه المحاصيل بشكل يومي .

إلا أنه عندما يحصل قصور في تجهيز المدينة بالخضراوات ، وخاصة الطماطة والخيار والباذنجان والبناميا ، فتتم معالجته بالاتجاه شرقاً وإلى خارج حدود الإقليم كبغداد وكربلاء والموصل والبصرة ، دون أسواق جملة الخضار في مدن الإقليم الأخرى ، وخاصة سوق جملة الخضار في مدينة الفلوجة ، الذي يتميز بوجود فائض مستمر عن الحاجة ، وسبب ذلك يعود إلى أن الفلاحين في ريف قضاء الفلوجة وتجار جملة الخضار على العموم اعتادوا تسويق إنتاجهم الزراعي إلى مدينة بغداد . والغريب أن تجار جملة الخضار في مدينة الرمادي يذهبون إلى مدينة بغداد وغيرها لسد العجز الحاصل في الخضراوات ، دون سوق جملة الخضار في مدينة الفلوجة . وعند سؤالنا عن سبب عدم توجه تجار جملة الفلوجة إلى سوق مدينة الرمادي لتصريف ما لديهم من فائض ، تبين ان تجار جملة الفلوجة يرغبون في تسويق الخضراوات إلى بغداد لمجموعة

أسباب ، منها ان المسافة التي يقطعونها ما بين الرمادي والفلوجة وبغداد والفلوجة تكاد تكون متساوية ، وبالمحصلة النهائية فإن قطع هذه المسافة باتجاه مدينة بغداد ، حيث السوق الواسع مقارنة بسوق الرمادي يضمن لهم تسويق كل ما ينقلونه من خضراوات ، بينما لا يضمنون ذلك إذا توجهوا إلى سوق مدينة الرمادي .

أما لماذا لا يذهب تجار جملة مدينة الرمادي إلى سوق مدينة الفلوجة لمعالجة النقص الحاصل . فتبين من التحري الميداني ان سببه يعود إلى سعة سوق مدينة بغداد ورخص أسعاره مقارنة بسوق الفلوجة ، ثم ان تجار جملة الرمادي يريدون لرحلتهم التجارية أن تكون ناجحة ، ويمكن تحقيق ذلك بالذهاب إلى بغداد وليس الفلوجة ، رغم فارق المسافة بين المدينتين الذي يزيد على ٥٠ كم . ولعل هذه الحالة تستدعي الدراسة والمعالجة ، ولاسيما أن تجار جملة خضار مدينة الرمادي يشكون في أكثر الأحيان من حصول تلف في الخضراوات المنقولة من خارج الإقليم إلى الرمادي ، مما يجبرهم



على رفع أسعارها للتعويض عن ذلك التلف وما ينجم عنه من خسارة . ويمكن ملاحظة ذلك عياناً وفي أغلب الأحوال من خلال رخص أسعار الخضراوات في مدينتي الفلوجة وبغداد مقارنة بأسعار سوق الرمادي الذي ترتفع فيه الأسعار بنسبة تتراوح بين ١٥ - ٢٠ % مقارنة مع سوق الفلوجة وبغداد .

ان هناك نسبة لا يستهان بها من أبناء فلاحي القرى المحيطة بالمدينة ، يقومون بنقل الخضراوات التي يزرعونها بسيارات الحمل الصغيرة العائدة لهم إلى سوق المدينة ليبيعونها ، بأنفسهم بسعر المفرد وعلى الأرصفة دون تمريرها إلى سوق الجملة ، وذلك تهرباً من العمولة المدفوعة للقائمين على سوق الجملة ليحصلوا على عائد ربحي عالي .

١ - مناطق تجهيز المدينة بالفواكه :

يتميز الإقليم الذي يمون المدينة بالفواكه بأنه يتجاوز القرى المحيطة بالمدينة ليصل إلى مساحة أوسع في داخل الإقليم وخارجه ، لأن كمية الإنتاج المسوقة من تلك القرى لا تسد حاجة سكان المدينة ، لان الفلاحين هنا يرغبون في زراعة الخضراوات ذات المردود المالي العالي مقارنة بالفاكهة ، وقد صادف في عام ٢٠٠٢ أن كان إنتاج إقليم المدينة الإداري من الفاكهة في أوج ازدهاره ، لذلك فقد امتد الإقليم الذي يمون المدينة بالفاكهة ليشمل قرى ناحية الحبانية وأرياف أفضية هيت وحديثة والقائم . اما في الوقت الحاضر ، حيث تدهور الوضع الأمني فإن الإقليم الذي يمون المدينة بالفاكهة لا يتجاوز قضاء هيت . ولما كانت الكميات الواصلة إلى سوق المدينة لا تكفي حاجة سكانها لذلك لجأ تجار الجملة إلى بغداد لسد النقص الحاصل . وبطبيعة الحال فإن الفواكه التي تأتي إلى سوق المدينة من بغداد تكون في غالبها مستوردة من خارج العراق .

أما بالنسبة للتمور ، فقد اقتضت حاجة سكان المدينة ومعامل الدبس والحلويات ، أن تكون القرى المجاورة هي التي تمون سوق المدينة بما يحتاجه من هذه المادة . ولقد سبق الحديث إلى ان إنتاج الإقليم من التمور يتم جمعه من قبل تجار متخصصين يجوبون مناطق الإقليم لشراؤه وخزنه في مخازن خاصة اتخذت مواقعها في أطراف المدينة ، ليسوق فيما بعد إلى مدينة البصرة ، ثم يتم شحنه إلى دول الخليج العربي .

٢ - إقليم تجهيز المدينة بالبوظا :

تطلبت عملية التعرف على مناطق تجهيز المدينة بهذا المحصول الذهاب إلى مخازن جمع البوظا الحكومية الكائنة في قرية حصيبة الشرقية التابعة لناحية الحبانية . حيث فيها تتم عملية شراء

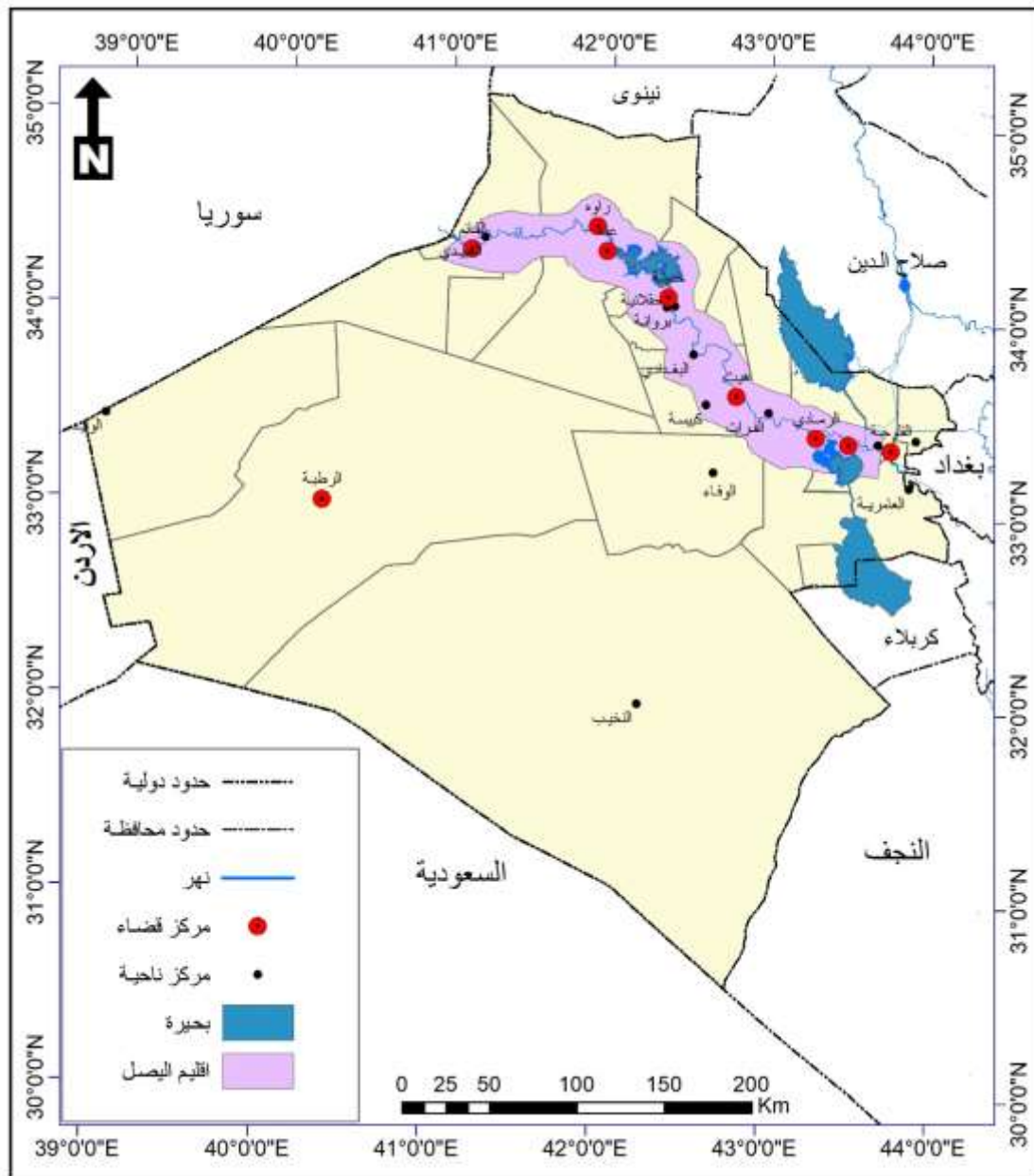


البطاطا من فلاحى الإقليم لتخزن ثم تسوق إلى منافذ التصريف في داخل الإقليم وخارجه وقد تبين أن هذه المخازن تستوعب ٢٥٠٠ طناً . وفي عام ٢٠٠٢ استلمت المخازن من قرى مركز قضاء الرمادي وناحية الحبانية وهي (طوي والبو علي الجاسم وزويغير والدوار وأبو رايات والموح وصهالات والكظنية وحصيبة الشرقية والنساف وغزوان والبو بالي) ما مقداره (٥٩٠) طناً . في حين استلمت من أفضية حديثة وعنه وراوة والقائم ومركز قضاء هيت (١١٦٠) طناً (١٠) فيكون مجموع ما استلمته المخازن (١٧٥٠) طناً . مما يعني أن الإقليم الممون لمخازن البطاطا يشمل كل أرجاء الإقليم ما عدا ناحية كبيسة وقضاء الرطبة . أما قضاء الفلوجة فيجمع ما يفيض عن حاجته من هذا المحصول في مخازن مشابهة ثم تسوق إلى بغداد والمحافظات المجاورة . وقد تبين من خلال مراجعة سجلات مخازن البطاطا أن سوق مدينة الرمادي يسحب من هذه المخازن بواسطة تجار جملة الخضراوات ما بين ٣ - ٥ أطنان أسبوعياً والباقي يخزن ليمون أسواق مدن الإقليم أو يسوق إلى خارج حدود الإقليم .

٣- إقليم تجهيز المدينة بمحصول البصل اليابس :

لقد تبين عند مناقشة واقع الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٠٢ (في الفصل الثاني) أن قرى مركز قضاء الرمادي تأتي بالمرتبة الثانية بعد ناحية العامرية من ناحية الكمية المنتجة من هذه المادة البالغة ١١٣٩ طناً . ونظراً لأن فلاحى مركز قضاء الرمادي وناحية الحبانية وأفضية هيت وحديثة وعنه والقائم (خارطة رقم ٣٢) يسوقون قسماً كبيراً من هذا المحصول إلى سوق مدينة الرمادي بكميات تفيض كثيراً عن حاجة سوق المدينة . لذلك انبرى جمع من تجار الجملة إلى سحب الكميات الفائضة عن حاجة سكان المدينة لتسويقها إلى بغداد وسامراء والموصل . حتى يضمن تجار الجملة وصول هذا المحصول إلى منافذ التسويق هذه قبل ان يتعرض إلى التلف . فقد اقتضى الأمر أن يعمل هؤلاء على استئجار سيارات بحمولة ٥ - ٨ طناً لضمان تسويق المحصول إلى المكان المطلوب وفي الوقت المناسب . وخلاصة هذا التحليل أن مدينة الرمادي تقوم بدور الوسيط بين مناطق إنتاج محصول البصل اليابس ومنافذ التسويق في سوق المدينة وخارج حدود إقليمها الإداري

الخارطة (٥) إقليم تجهيز مدينة الرمادي بالبصل اليابس



المصدر : الباحث بالاعتماد على العمل الميداني

٢- إقليم تجهيز المدينة بالمحاصيل الصناعية والعلفية :

نظراً لعدم وجود المصانع التي تتعامل مع القطن والسهم وزهرة الشمس كمحاصيل صناعية تدخل كمادة أولية في صناعة المنسوجات والراشي وزيت الطهي ، ولذلك فإن ما يزرع في ريف قضاء الرمادي من قطن يستهلكه سكان هذه الأرياف ، ما عدا نسبة قليلة تسوق إلى مدينة الرمادي



. وعند سؤال الفلاحين الذين يزرعون هذا المحصول عن سبب قلة ما يسوقونه ، تبين ان هدف تسويق هذه الكميات القليلة هو الحصول على المال اللازم لشراء البذور والأسمدة دون التفكير بالربح المادي . أما بالنسبة لمحصولي السمسم وزهرة الشمس فإن كمية قليلة لا تتجاوز في معدلها ٢٥٠ كغم يقطعها الفلاح من الكمية التي يزرعها كبذور وللاستهلاك المحلي والباقي الذي يساوي الكمية التي يستهلكها يقوم بتسويقه إلى سوق جملة الحبوب في المدينة . ولقد سبق الحديث إلى أن المحاصيل العلفية تزرع كغذاء للحيوانات ويكون الهدف من زراعتها الاكتفاء الذاتي . ولما كانت مدينة الرمادي تخلو من الحيوانات المعدة للذبح ، باستثناء ما يجمعه الجزارون وتجار الماشية من أغنام وأبقار وماعز في أطراف المدينة الجنوبية في منطقة الحميرة . ولذلك يظهر خمسة من باعة الجب والبرسيم لبييعوا هذا المحصول إلى تجار الماشية والجزارين بواقع ١٠٠٠ كغم يومياً * . مع ملاحظة أن غذاء الحيوانات لا يقتصر على هاتين المادتين ، إذ غالباً ما يقوم الجزارون وتجار الماشية بشراء الشعير ونخالة الطحين والخبز اليابس من تجار جملة الحبوب والأهالي ليستخدم كمخاليط علفية تعطى غذاءً للحيوانات .

٣- إقليم تجهيز المدينة بالحيوانات الحية واللحوم والدواجن :

يتواجد في مدينة الرمادي سوقان رئيسيان لبيع وشراء الحيوانات المعدة للذبح ، السوق الأول وهو الأكبر يوجد في منطقة الحميرة جنوب محلة الملعب ، يطلق عليه تسمية (الكوفة) . أما السوق الثاني فيقع في الطرف الشمالي لمحلة العزيزية . وتبين بعد زيارة هذين السوقين أن تجار الماشية الذين يبلغ عددهم قرابة ١٢٠ شخصاً ، هم من سكنة الريف القريب من المدينة ، وبالتحديد من قرى سجارية والصوفية والدشة وطوي والبو ذياب . وبعد سؤال ١٠ من هؤلاء عن المناطق التي يحصلون فيها على الماشية . أفادوا بأن ريف مركز قضاء الرمادي وناحية الحبانية يمون سوق المدينة بنسبة ٤٠% من الماشية أما النسبة الباقية فيحصلون عليها من قضائي الرطبة والقائم مع تفوق نسبة ما يحصلون عليه من قضاء الرطبة ، بسبب رخص أسعار الماشية فيه مقارنة بقضائي الرمادي والقائم . أما النفوذ الذي يمتد إليه سوق الماشية . فتبين انه يقتصر على سكان المدينة . وقد تأكد للباحث من خلال الملاحظة المباشرة أن المترددين على سوق الماشية هم الجزارون أولاً ثم الذين يمتنون تجارة الماشية ثانياً وثالثاً سكان المدينة ، عندما يحتاجون إلى الذبائح في المناسبات الدينية والاجتماعية .



أما بالنسبة للدجاج الحي والبيض ، فقد كانت منشأة الدواجن الواقعة جنوب غرب المدينة الممون الرئيس لسكان المدينة بالدجاج الحي والطازج والبيض . لكن إلغاء المنشأة في عام ٢٠٠٣ جعل مناطق تجهيز المدينة بالدجاج الحي والطازج والبيض ، تعبر حدود الإقليم لتصل إلى بغداد أولاً وسامراء ثانياً .

٤- إقليم تجهيز المدينة بالأسماك :

يوجد في سوق مدينة الرمادي ثمانية مؤسسات تجارية تتعامل ببيع السمك إلى سكان المدينة. وعند التحري الميداني عن الكميات التي تصل إلى هذه المؤسسات ومن أي المناطق . تبين أن ما يصل إلى هذه المؤسسات من كميات يتراوح في المعدل بين ٠.٧٥٠ - ١,٥ طناً يومياً، وأن مزارع الأسماك المنتشرة في ريف قضاء الرمادي البالغة ٧٧ مزرعة لا تمون سوق المدينة، إلا بنسبة بسيطة لا تتجاوز ١٠% بسبب صغر المزارع وطول المدة التي تحتاجها تربية الأسماك لتكون جاهزة للبيع ، فضلاً عن أن أصحاب هذه المزارع يبيعون ما يربونه في مناطق توأجدها . ولذلك فإن ٩٠% من الكميات الواصلة إلى مؤسسات بيع السمك تأتيها من مدينة حديثة ، التي تنتشر فيها مؤسسات تجارة جملة الأسماك لتمون أغلب أسواق الإقليم .

٥- إقليم تجهيز المدينة بالحليب ومشتقات الألبان :

لما كانت أرياف إقليم المدينة الإداري تحتوي على الثروة الحيوانية ، فمن الطبيعي إذن أن تتوفر عند مربي تلك الحيوانات كميات من الحليب الجاهزة للبيع أو التصنيع . وقبل أن تظهر مشتقات الحليب المعلبة ، كانت مجموعة من العوائل الساكنة في أطراف المدينة الجنوبية تقوم بجمع الحليب من ريف المدينة المجاور ، لتقوم بعد ذلك بإنتاج مشتقات الحليب الطازجة ، لتباع في سوق المدينة . وبعد أن شاع استخدام مشتقات الحليب المعلبة ، لجأ مربوا الحيوانات إلى تسويق ما يزيد عن حاجتهم من حليب إلى مركز جمع وتبريد الحليب الواقع في قرية الجرايشي على مسافة ٦ كم غرب المدينة . وتقدر الكمية التي يستلمها المركز بحدود ٤٢٥٠ لتراً يومياً . في حين ان الطاقة الاستيعابية للمركز تصل إلى ١٥٠٠٠ لتراً (١١) . يقوم المركز بتسويق ما يصل إليه من حليب بشكل يومي إلى معامل الألبان في بغداد وسامراء بسيارات مبردة ، ثم ليعود من جديد إلى سوق المدينة بشكل مشتقات معلبة . مما يؤشر حاجة المدينة إلى إنشاء معمل لمشتقات الحليب يدفع مربي الحيوانات إلى زيادة إنتاج الحليب ، فضلاً عن سد حاجة السكان .

الاستنتاجات



- ١- شغل الإقليم الإداري الذي تمثل مدينة الرمادي مركزه الرئيس مساحة بلغت ١٣٧٨٠٨ كم^٢ وبنسبة ٣١.٧% من مساحة القطر . ويضم الإقليم من الناحية الإدارية ثمانية أفضية هي (الرمادي ، الفلوجة ، هيت ، حديثة ، عنه ، راوة ، القائم ، الرطبة)
- ٢- ان اعتبار مدينة الرمادي المركز الإداري الرئيس للإقليم ، حتم تواجد أغلب المؤسسات الإدارية المركزية ذات النفوذ الإقليمي التي أخذت مواقعها على جانبي الشارع الرئيسي الوحيد في المدينة (شارع شيخ المجاهدين) .
- ٣- تمثل الإقليم الذي يمون المدينة بالحبوب والفواكه بريفها القريب الواقع ضمن الحدود الإدارية لقضاء الرمادي .

- ٤- امتد إقليم تموين المدينة بالفواكه ليصل إلى أفضية هيت وحديثة والقائم . لكن إقليم تموين المدينة بمحصول البصل اليابس مثل أفضية الرمادي وهيت وعنه والقائم .
- ٥- يتم تمويل المدينة بما تحتاجه من لحوم المواشي من أرياف أفضية الرمادي والرطبة والقائم ، كما يأتيها ٩٠% مما تحتاجه من الأسماك من قضاء حديثة والنسبة الباقية تأتيها من مزارع أسماك ريف قضاء الرمادي .

المقترحات

- ١- هناك حاجة ماسة وملحة لاستقرار إقليم المدينة الإداري والعراق عامة من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية..
- ٢- يقتضي الواجب دراسة كل المستلزمات اللازمة التي تؤدي إلى الارتفاع بمعدلات النمو السكاني السنوي للإقليم لتعود إلى ما كانت عليه خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٧ . وإن من أهم هذه المستلزمات عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع العراق عامة والإقليم خاصة . ثم اعتبار الإنسان العراقي الركن الأساسي في عودة الحياة بكامل تفاصيلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .
- ٣- ينبغي على الجهات التخطيطية وصناعة القرار الأخذ بنظر الاعتبار التشكيل الإداري المقترح بتقسيم الإقليم إلى ثلاث أفضية ، نظراً لما لهذا التقسيم من دور في تسهيل إدارة وتنمية جميع أجزاء الإقليم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ثم انه سيفتح المجال أمام بناء المؤسسات الإدارية والخدمية والاقتصادية التي تعمل عملها على إيجاد أقطاب نمو جديدة تجذب إليها العاملين من مناطق العراق المختلفة .



٤- العمل على زراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة بالمحاصيل الزراعية بالاعتماد على الخطط الزراعية العلمية ، التي يجب ان تراعي مسألتي التوسع الأفقي والعمودي ، سنأتي ثمارها بخلق فيض إنتاجي بالمحاصيل الزراعية سيعمل عمله على تنشيط اقتصاد الإقليم .

٥- يملك الإقليم من المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية والخامات الصناعية والثروة الحيوانية، ما يمكن أن يؤدي إلى قيام مجموعة من الصناعات الغذائية والنسجية والكيميائية والإنشائية ، التي يجب أن تتوزع بشكل يحقق العدالة الاجتماعية ويكسر الهوة الحاصلة بين النشاط الاقتصادي الذي تركز ضمن وادي نهر الفرات والمناطق المخلفة سكانياً مع غناها بالموارد الطبيعية المهمة متمثلة بالهضبة الغربية .

٦- لابد من وضع آلية تعتمد على المعايير التخطيطية العراقية لاستعمالات الأرض والوظائف والخدمات ، التي يمكن أن ترسم صورة لمستقبل نمو المدينة الحضري وإقليمها الإداري وما يحتاجه من نشاطات اقتصادية وخدمية تستطيع استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وتنهض بالمدينة وإقليمها الإداري.

المصادر والمراجع

١- إي. ديكسون ، ١٩٦٠ ، روبرت ، منطقة المدينة والإقليمية، روتليدج وكيجان بول المحدودة، الطبعة الرابعة، لندن.

٢- إي. مورفي ، رايمان ، ١٩٦٦ ، المدينة الأمريكية، جغرافيا حضرية، شركة ماكجرو هيل للكتب، نيويورك.

٣- الجنابي ، حسن كاشاش ، ٢٠٠٦ ، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب .

٤- الجوهي ، ١٩٩٨ ، محمد سالم سعيد ، النمو الحضري في ساحل حضرموت ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، غير منشورة.

٥- حسين ، عبد الرزاق عباس ، ١٩٧٥ ، جغرافية المدن ، بغداد.

٦- الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك ، شعبة المواد الأولية ، سجلات المواد الأولية التي تحتاجها أقسام الشركة الإنتاجية ، غير منشورة .

٧- الصقار ، فؤاد محمد ، ١٩٧٠ ، التخطيط الإقليمي ، الاسكندرية .

٨- مديرية زراعة الأنبار ، ٢٠٢١ ، قسم التخطيط والمتابعة ، تقرير مطبوع بالآلة الكاتبة ، ٢٠٢١ ، غير منشور .

٩- مديرية مخازن جمع وتبريد الحليب في الرمادي ، ٢٠٢٤ ، قسم التسويق ، سجلات غير منشورة.

١٠- مرزا ، محمد علي ، ، ١٩٩٧ ، الأقاليم الوظيفية وتأثير العلاقات الإقليمية في الاتجاهات المكانية للنمو في مدينة بعقوبة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، غير منشورة.



١١- مقابلة شخصية مع الأستاذ صبحي أحمد إسماعيل الدليمي، ٧ / ٨ / ٢٠٢٤ مدير شعبة التسويق في مخازن بطاطا حصيبة الشرقية بتاريخ.

١٢- مقابلة شخصية مع الأستاذ صلاح مطر حمود، ٢ / ١٠ / ٢٠٢٤ مدير قسم الحاسبة الإلكترونية في مديرية زراعة الأنبار بتاريخ.

١٣- الناصري، احسان صالح مهدي، ، ١٩٩٦، المدن الصغيرة في محافظات البصرة، ميسان، ذي قار، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، غير منشورة.

Sources and references

14. Al-Janabi, Hassan Kashash, 2006, The Functional Region of Ramadi City: A Study in Urban Geography, unpublished doctoral dissertation, University of Baghdad, College of Arts.
15. Al-Juhi, Muhammad Salim Saeed, 1998, Urban Growth in the Hadhramaut Coast, PhD dissertation, College of Arts, University of Baghdad, unpublished.
16. Al-Nasiri, Ihsan Saleh Mahdi, 1996, Small Cities in the Governorates of Basra, Maysan, and Dhi Qar, PhD Thesis, College of Arts, University of Basra, unpublished.
17. Al-Saqqar, Fouad Mohammed, 1970, Regional Planning, Alexandria.
18. Anbar Agriculture Directorate, 2021, Planning and Follow-up Department, Typewritten Report, unpublished.
19. Directorate of Milk Collection and Cooling Warehouses in Ramadi, 2024, Marketing Department, unpublished records.
20. E. Murphy, Raymond, 1966, The American City: An Urban Geography, McGraw-Hill Book Company, New York.
21. E. Dickinson, Robert, City region and regionalism, Routledge and
22. General Company for Glass and Ceramics Manufacturing, Raw Materials Division, records of raw materials needed by the company's production departments, unpublished.
23. Hussein, Abdul Razzaq, 1975, Abbas, Urban Geography, Baghdad.
24. Mirza, Muhammad Ali, 1997, Functional Regions and the Impact of Regional Relations on Spatial Growth Trends in the City of Baqubah, PhD dissertation, College of Arts, University of Baghdad, unpublished.
25. Personal interview with Mr. Salah Matar Hamoud, dated October 2, 2024, Director of the Computer Science Department at the Anbar Agriculture Directorate.
26. Personal interview with Mr. Subhi Ahmed Ismail Al-Dulaimi, dated August 7, 2024, Marketing Director at the Hasiba Al-Sharqiya Potato Warehouses.